University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

سياسة التحديث الزراعي في الكويت 1977–1965

The policy of agricultural modernization in Kuwait 1965–1977

ا.د.عماد جاسم حسن تحسين شناوة شمخي

Pof.DR.IMAD JASIM HASAN
TAHSIN SHANNAWH SHAMKI
Dr.amad.js@utq.edu.iq

Abstract

There is no doubt that the economic aspect is one of the most important aspects that countries are trying to develop plans to succeed and address the problems they suffer because the economy is the cornerstone of state building and since the economy is essential in the strength of the state and prosperity, agriculture is the cornerstone of those fundamental rule. The State of Kuwait is one of the most important Arab countries in this field through taking the necessary measures for this, as well as the enactment of special laws and legislation, as well as reliance on research and studies related to the development of Cultivation The efforts of the

Kuwaiti government were clear through the financial allocations and facilities granted to the agricultural world, as well as the introduction of new types of agricultural products to be cultivated in Kuwait, which thanks to these policies not only blocked domestic consumption, but also exported abroad. It is a financial resource for the state rather than relying on a unilateral economy.

Keyword

(Kuwait,modernization,agricultural)

الملخص

مما لاشك فيه ان الجانب الاقتصادي يعد من اهم الجوانب التي تحاول الدول ان تضع الخطط لانجاحها ومعالجة المشكلات التي تعاني منها لكون الاقتصاد يعد الركيزة الاساسية لبناء الدولة وبما ان الاقتصاد يعتبر اساسيا في قوة الدولة ورخائها فأن الزراعة تعد حجر الاساس لتلك القاعدة الاساسية ومن هذا المنطلق اخذت العديد من الدول بالشروع في سياسة التحديث في المجال الزراعي ،حيث تعتبر دولة الكويت واحدة من اهم الدول العربية في هذا المجال من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك وايضا سن القوانين والتشريعات الخاصة فضلا عن الاعتماد على الابحاث والدراسات الخاصة بتطوير الزراعة وايضا محاولة الاقتباس من الدول المتطورة ،حيث كانت جهود الحكومة الكويتية واضحة من خلال التخصيصات المالية والتسهيلات التي منحت للعالمين في المجال الزراعي وايضا ادخال انواع جديدة من المنتجات الزراعية ليتم زراعتها في الكويت التي اصبحت بفضل تلك السياسات ليس

فقط سد الاستهلاك المحلي وانما التصدير الى الخارج ليكون ذلك موردا ماليا للدولة بدلا من الاعتماد على الاقتصاد احادي الجانب .

المقدمة

شغلت نظرية تعدد الموارد حيزاً واسعاً من سياسة المؤسسات التشريعية والتنفيذية في دول العالم المختلفة وخاصة الدول النفطية ومنها الكويت التي أدركت أن الموارد النفطية تتأثر أسعارها بالأسعار العالمية والأزمات الدولية كما أنها معرضة للنضوب لهذا وجدت أن من الضروري أستخدم الموارد النفطية في أحداث تنمية شاملة لبقية موارد البلاد حتى يتم التخلص من نظرية الاقتصاد الأحادي الجانب والانتقال إلى الاقتصاد الشامل لكل الموارد. ومن هنا جاءت أهمية دراسة سياسة التحديث الزراعي في الكويت 1965 – 1977 وهي المدة التي تمثل حكم الشيخ صباح السالم الصباح للكويت .

تضمن البحث محورين تناول الأول منها سياسة التحديث في المجال الزراعي خلال المدة 1965–1971 والتي تمثلت بمجموعة من الاجراءات اتخذتها الحكومة الكويتية على المستويين الداخلي والخارجي ,عملت من خلالها على ادخال الأدوات والأسمدة وكذلك أقامة الدراسات والأبحاث الخاصة بالزراعة والثروة السمكية والانتاج الزراعي وانشاء المزارع النموذجية وزيادة المخصصات المالية لاسيما في الخطة الخمسية الأولى, فضلاً عن ذلك التعاون مع بعض البلدان العربية وبخاصة مصر وغيرها من البلدان .

أما المحور الثاني فقد تناول التحديث في المجال الزراعي خلال المدة 1972 – 1977 حيث ظهر خلالها عدد من المؤسسات والمنشات الصناعية,واهتمت الحكومة فيها بتشكيل اللجان الخاصة بتطوير الواقع الزراعي ومنها اللجنة التي تشكلت عام 1973 وهي اللجنة العليا لتطوير الزراعة والتي عملت بالتعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية على تحديث الزراعة في البلاد, كما أشار البحث إلى

التعاون الكويتي مع الدول العربية والأجنبية للافادة من خبراتها وتوظيفها في القطاع الزراعي والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي انعقدت لبحث سبل تطوير الانتاج الزراعي .

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر يأتي في مقدمتها وثائق مجلس الأمة الكويتي ووثائق سجل العالم العربي أضافه إلى الرسائل و الكتب والبحوث العلمية والصحف والمجلات ومواقع الانترنت .

أولا : اجراءات الحكومة الكويتية لتحديث الزراعة 1965 – 1971

منذ النصف الثاني من ستينات القرن العشرين بدأت الحكومة الكويتية توسع الاهتمام بالموارد الزراعية ,عن طريق تحديث عمل قسم الزراعة في وزارة الأشغال العامة[1] اذ بدأ العمل على تنمية الموارد الزراعية (النباتية , الحيوانية , الأسماك)[2] بأجراء التجارب وتقديم الأبحاث, وتوجيه عمل القطاع الخاص و ارشاده لكي يتجنب الخسارة الناجمة عن سوء الاستخدام[3] , أضافه إلى تقديم الأشجار والشتلات للمزارعين ومكافحة الآفات الزراعية[4], وتقديم الخدمات في مجال حرث الأرض وأزاله الرمال وتلقيح الأبقار وبيع أفراخ الدجاج على حقول الدواجن بعمر يوم واحد وبأسعار مخفضة[5] .

كما حاولت الحكومة الكويتية أيجاد الحلول للمشكلات التي تقف بوجه الزراعة عن طريق الانفتاح الخارجي, وتلبية لذلك عقدت اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي عام 1965 ,تعهد فيها الاتحاد السوفييتي بالبحث عن مصادر المياه الصالحة للزراعة في الكويت ,وجلب الخبراء الفنيين إلى الكويت لتحديث الصناعات السمكية فيها ,فضلاً عن تقديم المعونات البيطرية للمؤسسات الزراعية الكويتية[6].

ومن جانب أخر وحدت الحكومة الكويتية جهودها مع حكومات البلدان العربية لتحديث الزراعة عندما أعلنت في نيسان 1967 الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس مقاومة الجراد الصحراوي في الشرق الأدنى[7]للتخلص من الآفات الزراعية والنهوض بالقطاع الزراعي[8] .

ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية لتحديث الواقع الزراعي زيادة المخصصات المالية لها ,ويتضح ذلك الأمر من خلال الخطة الخمسية الأولى التي خصصت فيها الحكومة مبلغ 8 ملايين دينار لتحديث المجال الزراعي وتطويره ,اذ استهدفت تحديث الموارد الزراعية وأجراء الأبحاث والدراسات المعمقة التي تصب في تحقيق ذلك الهدف, كما خصص مبلغ قدره 9 ملايين دينار لإنتاج المياه الجوفية المستخدمة في ري المزروعات , وقد حققت الخطة تقدماً واضحاً في المجال الزراعي[9] , حيث مسحت التربة وحددت المساحات الصالحة للزراعة في سبيل استثمارها وفق ما رسم في الخطة الخمسية[10] .

ومع بداية عام 1968 أثمرت جهود الحكومة الكويتية في تحديث عمل محطة التجارب الزراعية[11] لتكون راعية للتجارب العلمية الخاصة بالزراعة [12] وعدت مركزاً مهماً يختص بالبحوث الزراعية والدراسات العلمية والتجارب العملية في سبيل تحديث القطاع الزراعي, ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تقف حائلاً دون تطور الانتاج الزراعي[13] , فقد بذلت المحطة جهوداً واسعة لأجراء التجارب على غرس أنواع مختلفة من المحاصيل, ووزعت أصنافاً جديدة من بذور الخضروات والأشجار والشتلات على المزارعين[14] , وقامت بمكافحة الآفات الزراعية والحشرات الضارة من خلال قسم خاص تابع لها أطلق عليه فرع وقاية النباتات ومكافحة الجراد,

وقدمت تجاربها العملية بزراعة مساحة قدرها 48,000 م2 وفق طرق زراعية حديثة[15] .

وحدت الحكومة الكويتية في كانون الثاني 1969 عمل محطة الزراعة مع قسم الزراعة التابع لوزارة الأشغال وقسم البيطرة[16] والأقسام الزراعية في الوزارات الأخرى التي تختص بالتشجير وزراعة الحدائق في مؤسسة واحدة أطلق عليها أدارة الزراعة ,وكلفت بكافة عمليات التحديث الزراعي في البلاد[17] , وغدت مسؤولة عن الأنظمة الزراعية والثروة الحيوانية بالكويت وقامت تبعاً لذلك بالعديد من الاجراءات أهمها تحديث عمل مراكز الارشاد والأشراف الزراعي من خلال توفير الكوادر الفنية والأجهزة الحديثة لتلك المراكز[18], وشراء المحاصيل المنتجة من الفلاحين بأسعار مناسبة, وتحديث طرق ووسائل الزراعة من خلال أقامة المزارع النموذجية[19], والتوسع في زراعة مصدات الرياح التي تحافظ على النباتات من التيارات الهوائية العالية[20] .

أما على صعيد الثروة الحيوانية والسمكية فقد عملت أدارة الزراعة على فتح المشاريع الانتاجية التي تسد جزءاً من احتياجات البلد من اللحوم والدواجن والحليب, و استخدمت التلقيح الاصطناعي , ووسعت المراعي ووفرت الأعلاف لبيعها بأسعار مخفضة للمزارعين ,ووزعت المطهرات والمعقمات والأملاح المعدنية مجاناً على أصحاب حضائر الأبقار[21], وقدمت الخدمات البيطرية الخاصة بمعالجة الحيوانات[22], وأدخلت أصنافاً جديدة من الأبقار الجيدة منها السندية ,الدنماركية الحمراء , الفريزيان الهولندية[23] ,واستقدمت الخبراء الأجانب لتحديث استغلال الثروة السمكية والعمل على تنظيمها واستعملت وسائل الصيد الحديثة ودربت العاملين في الصيد عليها ,وحققت

التعاون والتفاعل مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية [24] بما يساعد على تحديث الزراعة في البلاد[25] .

وفي شباط 1969 وصلت إلى الكويت لجنة من مديرية الثروة المائية من مصر وبدعوة رسمية من الكويت ,وكان الهدف من الدعوة هو الاستعانة بالخبرات المصرية في سبيل تحديث الموارد الزراعية في الكويت ,عن طريق ما تقدمة اللجنة من الخبرات والتوجيهات للفنيين الكويتيين العاملين بالزراعة[26] ,وتخصيص دورات تدريبية مناسبة لذلك, وخاصة في مجال تربية الأسماك اذ ساهمت اللجنة في رفد الفنيين الكويتيين بخبرات واسعة ساعدت على النهوض بالقطاع الزراعي[27] .

وتحقيقاً للهدف ذاته حاولت الحكومة الكويتية زيادة أعداد الفنيين الزراعيين وتحديث خبراتهم من خلال أنشاء مؤسسة تعليمية مختصة بذلك, فأعلنت عام 1969 عن افتتاح معهد الزراعة الكويتي[28] , وكان الهدف من المعهد شغل المجالات الخاصة بالزراعة بواسطة فنيين كويتيين يمتلكون خبرات واسعة تساعد على تحديث وتطوير الزراعة في البلاد[29] ,وتقرر بأن تكون مدة الدراسة في المعهد سنتان ,ويسمح لكل طالب أكمل الثانوية العامة وله الرغبة في التخصص الزراعي الالتحاق بالمعهد الجديد ليتخرج مساعد مهندس فني[30] .

ونتيجة للدراسات والأبحاث المستمرة واستعانة الكويت بخبرات الدول المتقدمة في المجال الزراعي, استخدمت في البلاد عدة طرق حديثة في مجال تحديث الانتاج الزراعي منها, استخدام الزراعة بطريقة الأغطية البلاستيكية[31], التي توفر الحماية للمزروعات من عوامل المناخ وترفع نسبة الانتاج الزراعي ,بما تمتاز من سهولة استخدامها ورخص ثمنها[32], وقد

أدخلت الحكومة الكويتية تجربة الزراعة في البيوت البلاستيكية باستخدام البيوت البلاستيكية المكيفة[33], التي تحمي النباتات من الصقيع و تقلل استهلاك النبات من الماء و توفر للنبات درجات الحرارة المناسبة التي تلائم عمليات النمو ,حيث تكون مزودة بوسائل تبريد وتدفئة وتقدم عمليات التدفئة بنظامين[34], الأول عن طريق تسخين الماء , والأخر عن طريق تسخين الهواء باستخدام أجهزة خاصة تعمل على الزيوت والغاز , أما طرق التبريد التي تستخدم في البيوت البلاستكية المكيفة فهي عن طريق مراوح خاصة تقوم بسحب الهواء من الخارج وأدخاله إلى الهياكل البلاستيكية مع استخدام وسائل ترطيب الهواء[35] .

كذلك استحدث في الكويت تجارب الزراعة بدون تربة[36] ,والتي تعد من أحدث طرق الزراعة في العالم[37] ,وتقوم تلك الطريقة على وضع النباتات في أحواض خاصة تملأ بالحصى الناعم لتعوض عن التربة وتزرع فيها النباتات التي تروى بأسمدة مذابة لمدد مختلفة[38] , فقد أنشأت وحدة أنتاج زراعية بدون تربة في الكويت عام 1969 لزراعة مساحة تقدر 20 دونماً(الدونم الواحد يعادل 2500 م2) [39] بالتعاون مع خبراء من منظمة الأغذية والزراعة الدولية و تعد أول وحدة من نوعها في الشرق الأوسط[40], وبدأ العمل بها في عام 1970 , حيث تكللت تلك التجربة بالنجاح ونتج عنها أنتاج عدة أنواع من الخضار طول أيام السنة كان منها الطماطم والتي قدر انتاجها في نفس العام 101 طن[41], وفي موسم السنة التالية بلغ الانتاج 166 طناً[42] .

كما عملت الحكومة الكويتية على تحديث طرق الري حيث تطور الري من الطرق السطحية بالخطوط (الجداول) والأحواض إلى الري بالرش[43], اذ توفر تلك الطريقة ري المحاصيل دون أن يكون هناك تبذير في الماء , وتمنع ترسب الأملاح في التربة , واستخدمت كذلك طريقة الري بالرش تحت

السطحي عن طريق أنابيب تدفن في الأرض تربط بين مصادر المياه وأماكن الزراعة, وتغذى المزروعات بالمياه عن طريق قطع بلاستيكية مثقبة تربط في نهاية الأنابيب تدفع الماء على النباتات , اذ تستخدم هذه الطريقة لري محاصيل محدده منها الخيار والذرة والكوسة والطماطم والخس[44] ,كما عملت الحكومة على تحديث عمليات الري إلى الري بالتنقيط حيث تزود كل نبتة مباشرة بالمياه والأسمدة ومبيدات الافات الزراعية بشكل منتظم ومتجانس عن طريق شبكة من الأنابيب تشمل أنابيب رئيسة وأنابيب فرعية مثقبة تزود النباتات بالماء ولمسافات محددة[45] .

ولأجل توفير المياه الكافية لطرق الري السابقة أجريت دراسات وأبحاث متعددة لاكتشاف مصادر جديدة للمياه ,أكدت على ضرورة الاستفادة من مياه المجاري في توفير المياه اللازمة لري المزروعات بعد أن تتم تصفيتها وتنقيتها[46] ,حيث باشرت أدارة الزراعة بذلك في نهاية كانون الثاني 1970 وحصلت البلاد من هذه العملية على 22 مليون غالون من الماء الصالح للري , يمكن من خلال الاستغلال الجيد لها زراعة 50,000 دونم في منطقة الصليبية فضلا عن ري المناطق الزراعية الأخرى, واستفيد من الشوائب المنقاة من تلك المياه في صناعة الأسمدة العضوية التي ترفع من خصوبة التربة[47] .

كما ساندت الحكومة الكويتية المزارعين في عمليات البحث عن المياه اذ كانت تقدم للمزارعين نصف تكلفة كل بئر يستخدم في ري المزارع وترشدهم على الأماكن المناسبة لحفر الابار, وتقدم لهم مبالغ سنوية لدعم عمليات صيانة الابار[48] .

وتحقيقاً للهدف ذاته حاولت الحكومة الكويتية توحيد الجهود مع البلدان العربية لايجاد الحلول لمشكلات المياه عندما أعلنت في 8 شباط 1970الأنضمام الى اتفاقية أنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة[49] للاستفادة من الجهود الدولية في البحث عن المياه في البلاد[50] .

وخلال المدة من حزيران إلى منتصف تشرين الثاني 1970 اتخذت السلطتين التشريعية والتنفيذية ثلاثة اجراءات مهمة لتحديث الموارد الزراعية في الكويت, الأول أكمال مسح الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق شركة فرنسية اثبت خلالها وجود 170,000 ألف دونم من ارض الكويت صالحة للزراعة , منها 140,000دونم في منطقة الصليبية,و 20,000 دونم في منطقة العبدلي و 10,000 دونم في منطقة السقايا[51] .

أما الاجراء الثاني فهو تشكيل هيئة خاصة لمراقبة الثروة السمكية أطلق عليها هيئة مراقبة الثروة السمكية ,وكان الهدف من الهيئة تحديث وتنمية طرق الاستفادة من الثروة السمكية ,وتقديم الأبحاث الخاصة في هذا المجال حيث خصصت للهيئة سفينة خاصة للأبحاث العلمية مجهزة باحدث الأجهزة أطلق عليها اسم صباح, وكانت الهيئة تعمل بالتنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية , لغرض تقديم الدراسات الخاصة بتحديث الثروة السمكية والاستفادة منها في رفد اقتصاد البلاد بموارد متعددة[52]. أما الاجراء الثالث فهو الآعلان عن فتح ثلاثة مصانع علف بلغ انتاجها في العام نفسه نحو 14,662 طناً واعتمد في صناعة الأعلاف على بقايا المطاحن وعلى الحبوب المستورد ونفايات المسالخ , وكان عمل تلك المصانع يتم بالتعاون مع بلدية الكويت[53] .

ومع نهاية عام 1970 بدأ القطاع الأهلي يشارك السلطتين التشريعية والتنفيذية في تحديث الموارد الزراعية وفق أسس حديثة ,حيث ظهرت في البلاد بعض المزارع التي تتبع الطرق الزراعية الحديثة على يد القطاع الأهلي في مناطق الوفرة والعبدلي منها للمحاصيل الزراعية ومنها مزارع للأبقار, ونظم المزارعين أنفسهم في منظمات زراعية أهلية وجمعيات تعاونية[54], وكان كل مزارع منهم يستغل مساحة من الأرض تصل مساحتها الى 5 دونمات[55] اذ بلغت المساحات المزروعة نهاية 1970 نحو 12,460 دونماً[56] .

حاولت الحكومة توسيع عمل القطاع الخاص في تحديث الثروات الزراعية فأعلنت في اذار 1971 عن تأسست شركة خاصة في الكويت لصيد الأسماك أطلق عليها شركة الأسماك الكويتية المتحدة , تكونت من شركات القطاع الخاص بنسبة 51٪ والقطاع الحكومي بنسبة 49٪, وبلغ عدد سفنها 162, وكان الهدف من أنشاء الشركة هو تحديث موارد الثروة السمكية وتنميتها وتجنيب القطاع الخاص أي أضرار مالية قد تحدث نتيجة أي تلكؤ في صيد وصناعة تعليب وتجميد الأسماك[57], ودعم الثروة السمكية بما تقدم الحكومة من مبالغ في سبيل رفع أنتاج الأسماك ,وتحديث الصناعات المرتبطة فيها بما يساهم في توفير الأعمال للعاملين في الصناعات السمكية ويطور اقتصاد البلاد ,ويسهل العمليات المرتبطة بالثروة السمكية من نقل وتصنيع وتصدير[58].

وفي منتصف عام 1971 أقيمت في الكويت أول مزرعة نموذجية في منطقة الصليبية بلغت مساحتها 340 دونماً ,استخدمت فيها تجارب الري بالتنقيط والأغطية البلاستيكية والأنابيب الاصطناعية وكافة الوسائل الحديثة ,اشتملت على تجارب زراعة أشجار الفاكهة من نخيل وزيتون وأعناب ,كما أجريت فيها تجارب تربية الأبقار والأغنام وفق السبل الحديثة والأعلاف المركزة , وكانت

نتائج تلك التجربة مشجعة لتحديث عمل بقية المزارع وفق الأساليب الحديثة[59] .

وقد عززت الحكومة الكويتية تلك التجربة بتشجيع القطاع الخاص على أنشاء المزارع النموذجية ,عندما أقامت مراكز ارشادية زراعية في منطقتي الوفرة والعبدلي تدعو المزارعين لتحديث الزراعة في تلك المناطق وفق الارشادات التي تقدمها المراكز الارشادية[60] ,كما قام قسم البيطرة التابع إلى ادارة الزراعة التابعة لوزارة الأشغال بتقديم الأبحاث والتجارب والدراسات التي تدعو إلى تحديث الثروة الحيوانية واختيار المحاصيل والأبقار والدواجن التي تلائم البيئة المحلية للبلاد[61] .

ويتضح مما سبق أن السلطتين التشريعية والتنفيذية كانتا تدعمان افراد القطاع الخاص العاملين في الموارد الزراعية أكثر من العاملين في بقية الموارد, لكون الزراعة هي اضعف الموارد في الكويت فهي بحاجة إلى دعم الحكومة أكثر من غيرها, أضف الى اعتماد الزراعة بشكل مباشر على جهود الأفراد ومدى استغلالهم الفعلي للأراضي التي في حيازتهم, وبالتالي فان الحكومة حاولت تشجيعهم على زراعة اكبر المساحات من خلال الدعم المستمر .

ومع نهاية الخطة الخمسية الأولى 1972/1971 وصلت المساحات المزروعة في الكويت إلى 105,712 ألف دونم[62] وبلغ عدد مزارع الأبقار 95 مزرعة بمساحة 120,6 دونماً يبلغ مجموع أبقارها 2585 بقرة ترتكز معظمها في محافظة حولي اذ تضم (67) مزرعة بمساحة تبلغ 114,2 دونماً و2354 بقرة[63], أما الأغنام والماعز فقد بلغ عددها 5335 ترتكز اغلبها في محافظة الأحمدي والتي تضم 3763 رأساً وبلغ عدد مزارع

الـدجاج (84)مزرعـة تشـغل 400 دونـم, فيهـا 3,1 مليـون دجاجـة لحـوم أمـا مـزارع دجـاج البـيض فقـد بلغـت 6 مـزارع تضـم 110 الـف دجاجـة[64] وقـد بلـغ أنتـاج الـدواجن الكلـي فـي الكويـت2043 طنـاً مـن اللحـوم[65] وبلغـت مشـاركة القطـاع الزراعـي فـي كافـة مجالاتـه بالـدخل القـومي 6,000,000 دينـار[66] أي أن واردات الزراعـة شـكلت نسـبة 0,04٪ مـن الـدخل القـومي[67] .والجـدول الأتي يبين أعداد المزارع وأماكنها :

جـدول رقـم (1) يوضـح أعـداد المـزارع فـي الكويـت ومسـاحاتها بالـدونم وأنواعهـا لغاية عام 1971[68] .

المنطقة	مزارع خاصة		مزارع استثمارية				المجموع	
	مزروعات		مزروعات		تربيـــة دواجـــن وماشية			
	عدد	المساحة	عدد	المساحة	عدد	المساحة	عدد	المساحة
محافظـــــــة العاصمة	9	18,8	71	375,29	5	--	85	3771,7
أ-العبدلي	--	--	47	3238,5	--	--	47	3238,5
ب-الجهراء	8	9,3	21	396	4	--	33	405,3
ج-المطلاع	--	--	1	79,6	--	--	1	79,6
د-مناطق أخرى	1	9,6	2	138,8	1	--	4	148,4
محافظـــــــة الأحمدي	66	121	185	1905,6	23	6,4	274	2053
أ-الوفرة	--	--	77	1181,9	2	--	89	1181,9
ب- الصبيحية	--	--	65	230,2	--	0	65	230,2
ج- المنقف	6	16,9	17	161,5	4	6,4	27	184,8
د- الفنطاس	23	31,6	8	90,8	--	--	33	122,4
هـ- أبو حليقة	2	35	7	111,2	1	--	10	114,7
و- منـــــــاطق أخرى	35	69	11	130	16	114,2	60	219
محافظة حولي	29	130	18	200	67	114,2	114	444,2
أ-الصليبية	4	25,7	15	183,8	15	--	34	323,7
ب- العمرية	6	75,1	3	16,2	4	--	13	91,3
	19	29,2	-	--	48		67	29,2

ج- منـــــــاطق أخرى								

يتضح من الجدول أن اكبر المساحات الزراعية تتركز في محافظة العاصمة(الكويت) اذ بلغ مجموع المساحة المزروعة لكافة مدنها 76,435 دونماً, تليها محافظة الأحمدي التي بلغ مجموع المساحة الكلية لكافة مدنها 20,393 دونماً, تليها محافظة حولي التي بلغ مجموع مساحة مزارعها 8,884 دونماً ,كما يلاحظ أن أوسع المناطق الزراعية تقع في منطقة العبدلي والتي تضم وحدها 32,385 دونماً .

يبدو أن انتشار الزراعة في منطقة العبدلي التي تقع في أقصى شمال الكويت بالقرب من الحدود العراقية ,والتي تتوفر فيها تربة تعد من أفضل الأراضي الزراعية بالكويت يدل على تقارب صفاتها مع أرض السهل الرسوبي الممتد على طول العراق نتيجة لقربها من الأراضي العراقية وتأثرها بالمناخ العراقي ,على العكس من بقية تربة الكويت التي تعد امتداداً لأراضي صحراء شبة الجزيرة العربية غير الخصبة .

ثانياً : التحديث في المجال الزراعي 1972 – 1977

واصلت الحكومة الكويتية بذل جهودها لتحديث الموارد الزراعية في البلاد بما ينسجم مع سياستها في التحديث الاقتصادي التي غرست ثمارها منذ عام 1965 وبما يحقق نظرية تعدد الموارد والتخلص من سياسة الاعتماد على مورد واحد .

ففي حزيران 1972 وسعت الحكومة الكويتية من دراساتها في مجال الاهتمام بالمجال الزراعي حيث أقامت مركز الخضروات المحمي في البلاد بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية[69] ,وقد حقق المركز تقدماً ملحوظاً في مجال تقديم الأبحاث التي تخص العمل بالزراعة ,حيث توصل إلى طرق لتحلية المياه واستخدامها بطرق اقتصادية في ري المزارع[70], كما نقلت في الوقت ذاته مراكز الارشاد الزراعي من المدن إلى الريف[71] لتسهل على المزارعين التواصل مع تلك المراكز[72], وربطت الريف بشبكة طرق تصل المزارع بالطرق الرئيسة في سبيل توفير الخدمات لهم , وسمحت بتقديم القروض للمزارعين[73]عن طريق بنك التسليف والادخار بعد أن أوعز مجلس الأمة بذلك اذ بلغت القروض التي قدمت للمزارعين في تشرين الثاني 1972 نحو 323,600 ديناراً[74].

واستمراراً لجهود الحكومة في تحديث الموارد الزراعية أعلنت في كانون الثاني 1973 عن افتتاح مصنع جديد لتوفير الأسمدة العضوية[75] التي تساعد في نمو المحاصيل الزراعية في منطقة الصليبية, قدرت الطاقة الانتاجيه للمصنع بـ 45 طناً من الأسمدة العضوية يومياً أي ما يعادل 16,500 طن سنوياً[76] ,ونتيجه لزيادة أنتاج الأسمدة الكويتية عن الاستهلاك المحلي[77] تعاقدت الحكومة الكويتية في نيسان من العام نفسه مع الحكومة الصينية في سبيل استيراد الأخيرة 200 ألف طن من السماد, وحدد مبلغ السماد المستورد بما قيمته 12 مليون دولار على أن تجهز الصين بالسماد على شكل دفعات ولمدة ثلاث سنوات[78] .

ويتضح من ذلك أن التحديث الاقتصادي كانت له نتائج مثمرة ليس على تطوير الواقع الزراعي في الكويت فحسب بل أصبح عاملاً مهماً في استحصال واردات أخرى للبلد من خلال المصانع التي انشئت واخذ انتاجها يتسع ليتم تصديره إلى خارج البلاد .

وفي 22 تموز 1973 عقد مجلس الوزراء اجتماعاً تضمن عدداً من الاجراءت الخاصة بتحديث الموارد الزراعية[79] ,منها تشكيل لجنة عليا للشؤون الزراعية تتكون من خبراء من الحكومة وأشخاص ممثلين عن القطاع الخاص[80] ,حيث كلفت تلك اللجنة بمسؤولية تحديث الزراعة سواء كانت نباتية أم حيوانية أم سمكية عن طريق تقديم المساعدات ودعم النشاط الزراعي[81] ,على أن تنسق اللجنة عملها مع الجهات المختصة " وزارة الكهرباء والماء , البلدية , وزارة الأشغال العامة" لتقوم بوضع خطط تطوير الزراعة وتوزيع الأراضي والأشراف على المشاريع الزراعية وصرف المبالغ اللازمة لأجراء دراسات موسعة من قبل خبراء وزارة الكهرباء والماء لزيادة فرص الحصول على مياه الري في البلاد [82].

بدأت اللجنة عملها بتقديم مبلغ 40,000 دينار من الميزانية العامة للدولة لكل منطقة زراعية تشمل بخطط التنمية والتحديث الزراعي[83] ,وصرفت 5000 دينار لادارة الزراعة في وزارة الأشغال لأجل أجراء مسح دقيق للتربة في منطقة الوفرة وتحديث المزارع فيها , ووضعت خطة تنظم على أساسها عملية توزيع الأراضي على المزارعين وفق استمارات خاصة (عقود) ,على شرط استغلال الأراضي الموزعة بمشاريع زراعية , وعملت على ايصال الماء والكهرباء للمزارع ,وتم اعفاء كافة المواد والالات الزراعية من الرسوم الكمركية[84] .

وفي سبيل تحديث مؤسسات البحث العلمي الخاصة بتنمية الموارد الزراعية بعثت اللجنة العليا لشؤون الزراعة 14 طالباً من المعهد الزراعي وادارة الزراعة في أيلول 1973 إلى بريطانيا ,اذ زار الطلبة عدداً من المصانع الزراعية البريطانية أهمها مصنع

كلو(Chloe) لتبريد الحليب وتجفيفه, ومصنع فورد(Ford) لصناعة الالات والمعدات الزراعية, ومصنع فيلوس(Philo) للأسمدة الكيماوية ,كما حضروا عدداً من المحاضرات في معاهد ومؤسسات بريطانية مختلفة أمدتهم بكثير من الخبرات في المجال الزراعي[85] .

وفي 22 تشرين الأول 1974 وافق مجلس الوزراء الكويتي على أنشاء شركة كويتية مشتركة لتربية الدواجن ساهم بها القطاع الخاص بـ 50٪ وساهمت الحكومة بنفس النسبة[86], حيث قدر رأسمال الشركة أربعة ملايين دينار, وكان هدف الحكومة تشجيع عمل القطاع الخاص ورفده بالتجارب العلمية وتوسيع عملة من خلال سياسة الدعم المالي التي توفرها له[87] .

ولم ينتهِ عام 1974 الا وقد وسعت الكويت من صادراتها من الأسمدة الزراعية للصين ومصر بعد زيارات متبادلة بين وفود الدول الثلاث ,نتج عنها الاتفاق على تبادل المنتجات الزراعية بين الدول الثلاث بما في ذلك تصدير الكويت لكميات من الاسمدة الى الصين ومصر مقابل استيراد الكويت ما تحتاجه من منتجات زراعية من الدولتين[88] .

يبدو أن ارتفاع أنتاج الأسمدة في الكويت نتيجة لعدة أسباب منها توفر المواد الاولية المستخدمة في صناعة الأسمدة سواء كانت عضوية ام كيماوية فالأول يعتمد على المواد المستخرجة من المجاري والثاني يعتمد على الامونيا المستخرجة من النفط وكلاهما متوفران في الكويت ,كذلك قلة الاستخدام الداخلي للأسمدة لضيق مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في الكويت, أضف إلى الاهتمام الحكومي بالصناعة عامة وصناعة الأسمدة خاصة جعل من الكويت بلداً مصدراً للأسمدة الى الدول.

وفي 19 شباط 1975 استعانت الكويت بالنرويج في سبيل توسيع استثمار الموارد الزراعية اذ وصل إلى الكويت وفد اقتصادي من النرويج[89] ,وكان الهدف من الدعوة

توسيع أفاق التعاون الاقتصادي في مجال الانتاج الزراعي والحيواني والأسماك بين البلدين وانشاء مشروعات زراعية مشتركة وتوسيع استثمار الثروة السمكية بشكل اقتصادي[90] .

وفي السياق ذاته وقعت الحكومة الكويتية أتفاق تعاون مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية في 14 أيار 1975[91], وعدت فيه المنظمة بتقديم الخبرات الفنية والدراسات المعمقة للنهوض بالواقع الزراعي الكويتي, مقابل تعهد الكويت بتقديم خمسة ملايين دولار كمساهمة في برنامج المنظمة في أغاثة الدول الزراعية المحتاجة[92] .

كما وقعت الحكومة الكويتية أتفاقاً مع السودان في 12 اب 1975 تضمن توسيع أفاق التعاون بين البلدين في مجالات الانتاج الحيواني اذ نص الاتفاق على اختيار مساحة 28 ألف دونم بالخرطوم بشرق النيل في السودان لتكون مكاناً مناسباً لفتح مشاريع مشتركة بين الدولتين تربى فيها الماشية وتزرع الأعلاف لها بما يساهم في تنمية الثروة الحيوانية في كلا البلدين[93] .

من جانب أخر صرف مجلس الوزراء في العام نفسه مبلغ 850 ألف دينار للمزارعين على أن تحصل كل مزرعة على ثلاثة ألاف دينار بهدف تشجع زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وخاصة التي تفتقر لها البلاد[94],كما قرر المجلس تجهيز المزارع بالبذور المحسنة , والأسمدة الكيماوية وتوفير الات زراعية ثقيلة للمزارعين لم تعهدها البلاد من قبل[95] .

وفي كانون الثاني 1976 قدمت لجنة المرافق العامة في مجلس الأمة الكويتي دراسة لأوضاع الثروة الحيوانية في الكويت, وقد شرع المجلس قانوناً تضمن وضع احصاء شامل للثروة الحيوانية في البلاد والعمل على توسيعها, وصرف مساعدات مالية لمربي الثروة الحيوانية حسب نوع الحيوان المهجن فمن يملك ثلاثين رأساً أو أكثر من

الماعز والغنم يمنح ثلاثة دنانير عن كل رأس ,ومن لديه خمسة رؤوس من الابل يمنح من الحكومة خمسة دنانير عن كل رأس لكي يكون هناك دافع لتربية الحيوانات من قبل المزارعين[96] .

كما شرعت تبعاً لذلك عدد من القوانين الخاصة بالحفاظ على الثروة السمكية وتحديثها[97], حددت من خلالها أوقات الصيد اذ منعت الصيد في أوقات تكاثر الأسماك ,وحددت الشباك المستخدمة في الصيد من حيث حجم فتحات الشباك للحفاظ على الأسماك صغيرة الحجم[98] ,وتحديث طرق الصيد بما يتلاءم مع البيئة الكويتية من جانب الحفاظ على الأسماك المستخرجة من البحر من التلف بتوفير وسائل الحماية, واستخدام سفن الصيد المتطورة ذات الكفاءة العالية[99] .

لقد اهتمت الخطة الخمسيه الثالثة التي انطلقت عام 1976 اهتماماً واسعا في تحديث الموارد الزراعية[100] من خلال التوسع في زراعة النباتات[101] ورفع أنتاج الثروة الحيوانية حتى تسد 75٪ من الحاجة المحلية للبلاد , وزيادة نسبة الحصول على الحليب ومشتقاته لتسد 25٪ من الحاجة المحلية, وتحقق الاكتفاء الذاتي من لحوم الدجاج[102], كما تضمنت الخطة الخمسية أهمية خاصة لتوفير الأعلاف للمزارع والتخطيط لرفع أنتاج الأعلاف من 35 ألف طن إلى 91 ألف طن سنويا لتدعيم الثروة الحيوانية[103] .

حاولت الحكومة الكويتية تنفيذ الخطة الجديدة على أساس أيجاد نظام ثابت لتوزيع الأراضي وحسب ما أكدت علية لجنة شؤون الزراعة عام 1973 بعد أن كان الاستحواذ عليها من قبل المزارعين بطرق غير رسمية فأعلنت في اب 1976 عن طرق منتظمة وزعت على أساسها الأراضي الزراعية بشكل رسمي من قبل الحكومة على المزارعين وحسب حاجة كل مزارع [104],ومقابل الأراضي التي وزعتها الحكومة كانت تأخذ من الفلاحين نصف دينار سنوياً عن كل دونم ولمدة 25عاماً[105] .

يبدو أن الحكومة كانت تستوفي تلك المبالغ من المزارعين لا من جانب الحاجة لها ولكن الهدف هو تحديد الفلاح بالمساحة التي يحتاجها وعدم حيازة ارض تبقى دون استثمار وخاصة أن القبائل كانت تتفاخر بما تملك من الأرض حتى وان كانت جرداء بحكم الروح القبلية التي كانت تعيش في أوساط القبائل, أضف الى أن تلك المبالغ تدفع الفلاح للمثابرة وعدم التكاسل لأنة اذا لم يستثمر الأرض بشكل صحيح فانه يبقى مديناً للحكومة .

لم يكن اهتمام الكويت في مجال تحديث الموارد الزراعية مقتصراً على الاصلاحات الداخلية والاتفاقيات الثنائية ,بل أنها شاركت في العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية الخاصة بالزراعة والانتاج الحيواني لغرض الافادة من تجارب الدول والاقتباس منها وتطبيقها في الكويت, ومنها مؤتمر وزراء الزراعة في الخليج العربي والجزيرة العربية الذي عقد اجتماعاته في المملكة العربية السعودية عام 1976 ,وكذلك مؤتمر وزراء الزراعة الذي انعقد في دولة الأمارات العربية المتحدة في عام 1977[106], والمؤتمر الثاني لوزراء الزراعة العرب الذي انعقد في دبي أيضاً 1977[107]ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الدولية الذي عقد في روما العام نفسه [108] .

الواقع أن تلك المؤتمرات ناقشت مواضيع عدة كانت تهدف الى تحديث أنشطة الانتاج النباتي وتوسيع موارد مياه الري وتبادل الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير الثروة الحيوانية في كل بلد[109] ,كما أكدت تلك المؤتمرات على الدورات التثقيفية المشتركة للفنيين الزراعيين ,حيث أقيمت عدد من الدورات منها الدورة التثقيفية التي أقيمت في مصر, والتي حضرها اغلب الفنيين الزراعيين في الدول العربية ومنها الكويت لرفع الخبرات الفنية وتطويرها[110], وكذلك الدورات التدريبية الخاصة في الثروة السمكية التي أقيمت في دبي اذ بعثت الكويت لجنة فنية من أدارة الزراعة لهذا الغرض[111] .

كما وحدت الكويت جهودها مع دولة الأمارات العربية المتحدة عندما انشأت شركة مشتركة بين الدولتين في 2 أيار 1977 باسم شركة الخليج للتنمية والزراعة جمعت شركات متعددة من الدولتين منها "شركة المنتجات الغذائية الكويتية وشركة الصناعات العقارية الكويتية ,وشركة مجموعة الشارقة ,شركة الخليج للاستثمارات–عجمان " ,وبراسمال قدرة 200,000,000 مليون درهم أماراتي مقسم إلى20,000,000 سهم قيمة كل سهم 10 دراهم [112] .

وضعت الشركة برنامج عمل يقوم على استصلاح الأراضي وفق الطرق العلمية الحديثة وبالتعاون مع المنظمات والهيئات الزراعية الدولية لأجل استثمارها بزراعة المحاصيل والأعلاف[113] ,العمل على أنتاج الاسمده وكافة الأدوية الخاصة بمعالجة الاوبئة والحشرات الزراعية , بذل الجهود لاستيراد كافة المكائن الزراعية المتطورة وأعداد دراسات مفصلة عن استثمار التربة ومنع زحف الصحراء على الأراضي بالتشجير[114], أتباع أحدث الطرق في تعليب وتجفيف الفواكه والخضروات[115], الاهتمام بتربية مواشي اللحوم والابان , تخصيص مزارع خاصة لتربية الدجاج وانشاء معامل أعلاف لتوفير الأعلاف لها [116], والعمل في كافة النشاطات المتعلقة بالثروة السمكية من صيد وتعليب وتجفيف عن طريق أنشاء أسطول بحري مخصص لذلك للعمل في المياه الاقليمية للدولتين وأعالي البحار بعد الاتفاق مع المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية[117] .

وقبل أن يشرف عام 1977 على الانتهاء أعلنت الحكومة الكويتية عن أنشاء مركز للتلقيح الصناعي في مدينة الصليبة ,اذ جهز المركز بأحدث الامكانيات , وخصص لانجاز المشروع مبلغ قدرة 54,500 دينار كويتي وكان سبب اختيار منطقة الصليبية كونها المنطقة المخصصة لمزارع الأبقار فوجود المركز في هذا المكان يسهل على المزارعين مراجعته[118] .

ومع نهاية عام 1977 توسعت الزراعة في الكويت وشغلت الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً 34٪ من الأراضي المخصصة للزراعة وهي نسبة عالية مقارنة بعام 1965 حيث كانت نسبة الأراضي المستغلة 10٪ ,اذ سد أنتاج الخضروات في الكويت 46٪ من الاستهلاك المحلي[119] بعد أن توسع الانتاج الزراعي من الخضروات إلى 23,8٪ , كما وصل أنتاج الأعلاف الى25,7٪ ووصلت كميات الحليب المنتج محلياً إلى 40٪ والبيض إلى 40٪ ولحوم الدجاج إلى 35٪ [120] .

الخاتمة

اتضح من خلال الدراسة الاتي

1-على الرغم من قساوة المناخ الكويتي وانعدام الأنهار الا أن سياسة التحديث في المجال الزراعي حققت تقدماً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه الزراعة قبل عام 1965 نتيجة لاهتمام المؤسستين التشريعية والتنفيذية الواضح بجميع الجوانب الزراعية من خلال اصدار التشريعات والقوانين وعقد الاتفاقيات مع دول العالم .

2- أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الكويتية لأصحاب المزارع تهدف إلى تحقيق جانبين الأول تحفيز المزارعين بالمواظبة على الزراعة واستثمار أوسع المساحات ,والثاني أزاله الفوارق المالية بين ممارسة مهنة الزراعة والوظائف الحكومية التي غالباً ما تسود المدن للحفاظ على استقرار المزارعين في مناطقهم وعدم التفكير بالهجرة من الريف إلى المدنية .

3- سر نجاح سياسة التحديث الزراعي تكاتف جهود المؤسستين التشريعية والتنفيذية والتدرج في سياسة التحديث والتحرك الكويتي على المجالين الداخلي والخارجي بما حقق الهدف المنشود من التحديث الزراعي .

4- شمولية التحديث الزراعي لكافة المجالات الزراعية نقطة ناجحة في سياسة الحكومة الكويتية لخلق حالة من الانسجام والديمومة بين كافة المجالات الزراعية بما يوفر المنتجات المختلفة لسد احتياجات البلاد ويقدم مردوداً مالياً جيداً يسد متطلبات المزارعين .

5- سعي الحكومة الكويتية إلى ادخال محاصيل زراعية جديدة وتهجين نوعيات مختلفة من الأبقار الهدف منه تحقيق الانسجام بين الظروف المناخية الكويتية وما يلائمها من منتجات زراعية وحيوانات مهجنة تقدم منتجاً زراعياً يمتاز بالوفرة والجودة وله القدرة على توفير المادة الاساسيه للصناعات الغذائية .

هوامش البحث

(1) أسس قسم الزراعة في وزارة الأشغال العامة عام 1953 وانحصر عمله في البداية على زراعة الحدائق وتشجير الشوارع وتوفير الشتلات والأشجار للحدائق والشوارع ينظر : خضير عباس محمد علي , التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي واقعها وافاقها المستقبلية ,منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة , البصرة, 1982 ,ص145 ؛ محمد حسن العيدروس, تاريخ الكويت الحديث والمعاصر, دار الكتاب الحديث, الكويت ,1997 , ص221 .

(2) جريدة الرأي العام , الكويت , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 .

(3) م . أ .ك , الفصل التشريعي الثاني ,دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة التاسعة / ج / 156 / , 9 أيار 1967 , ص2-3 .

(4) عبد الرحمن البحري , نبذه عن الزراعة في الكويت , مجلة المزارع , الكويت ,العدد 278 , تشرين الأول 2007 , ص37 .

(5) م . أ .ك , الفصل التشريعي الثاني ,دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة التاسعة / ج / 156 / , 9 أيار 1967 , ص3 .

(6) مظفر نذير الطالب و علي حسين علي ,استراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي 1940 – 1980 , ط2 , مطبعة الزمان , بغداد , 1988 , ص60 –61 .

(7) مجلس مقاومة الجراد الصحراوي في الشرق الأدنى : بعد سلسة من اجتماعات أعضاء منظمة الأغذية والزراعة أعلن عام 1967 عن تشكيل مجلس مقاومة الجراد, الذي ضم المملكة العربية السعودية, الجمهورية العربية المتحدة ,العراق , الأردن, لبنان, السودان, سوريا, تركيا ,اليمن ,الكويت , بهدف توحيد الجهود الدولية لمقاومة وباء الجراد الصحراوي الذي يسبب تلف المزارع, على أن تنسق الدول جهودها وتتعاون مع مركز انباء الجراد الصحراوي في لندن , وتحتفظ كل دولة بأجهزة ومبيدات الوقاية من الجراد لمكافحة الوباء ومنع انتقاله للدول الأخرى , وعلى كل دولة تهاجم من الجراد أن تقدم أبحاثاً مفصلة عن الوباء تنشرها عن طريق الأعلام ووفقاً لما يحدد المجلس من أبحاث , وأكد المجتمعون على السماح للمبيدات الخاصة بمقاومة الجراد بالتنقل بين الدول الأعضاء دون أي رسوم أو ضرائب وحسب ما يحدد المجلس من أنواع المبيدات ,كما تعهدت كل دولة من الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية عن الأعمال التي قامت بها في سبيل الوقاية من هجمات الجراد المفاجئة : ينظر : م . أ . ك , الفصل التشريعي الثاني ,دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة الثانية والعشرين / أ / 169 / , 27 حزيران 1967 , ص155– 0 158

(8) موقع وكالة الأنباء الكويتية كونا http://www.kuna.net.kw/ArticlPrintPage. Aspx?id = 1671981 &lange =ar. Accessedin 15– 5 –2018 .

(9) زين الدين عبد المقصود , التنمية الزراعية في الكويت , مجلة كلية الاداب والتربية , جامعة الكويت , العدد 7 , حزيران 1975 , ص16–17 .

(10) م . أ . ك , الفصل التشريعي الثاني , دور الانعقاد العادي الثاني , مضبطة الجلسة السابعة عشرة / ب / 191 , 5 اذار 1968 , ص106 .

(11)أسست محطة التجارب الزراعية عام 1953 وكان عملها في البداية محصور في مكافحة الجراد . ينظر : عودة سلطان عودة , توازن القوى والتركيب السكاني في الكويت ,رسالة ماجستير (غير منشورة) ,المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ,جامعة المستنصريه , 1979 , ص122 .

(12) سوسن جبار عبد الرحمن ,تأثير النفط على التطور الاقتصادي الكويتي(1917–1972), مجلةالدراسات التاريخية والحضارية, العدد22 ,المجلد7 ,2015, ص355 .

(13) محمد رشيد الفيل , التنمية الزراعية في الكويت ,سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة في قسم الجغرافيا بجامعة الكويت– الجمعية الجغرافية , الكويت , 1983, ص10–11 .

(14) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , الكويت , العدد 42 , 1985 , ص32 .

(15) سوسن جبار عبد الرحمن , المصدر السابق , ص355–356 .

(16) مع بداية عام 1948بدأ الاهتمام الحكومي بتوفير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض حيث عين طبيب بيطري واحد يتبع لدائرة البلدية, ثم فتحت وزارة الصحة عام 1951 قسماً خاصاً بالوزارة يختص بتقديم الخدمات البيطرية ضم ثلاثة موظفين احدهم طبيب واثنان ملاحظان بيطريان ,خصص لهم بيت

قريب من سوق الصفاه الذي يعد مكاناً خاصاً تباع وتشرى فيه الحيوانات ثم وسع العمل البيطري حيث أنشى أول مختبر بيطري يشرف على الموارد الزراعية في البلاد وصدرت بعض القوانين الخاصة بالحجر الصحي على بعض الحيوانات المصابة بالأمراض حتى تعالج وتشفى: ينظر: البنك الدولي للانشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة صلاح الدين الدباغ، ط3 , بيروت، دت , ص226 ؛ عبد العزيز الرشيد , تاريخ الكويت , منشورات دار مكتبه الحياة , بيروت , د ت , ص88 .

(17) جريدة الرأي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 .

(18) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص38 .

(19) صفاء عبد المنعم حسن , تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 1961 – 1980, رسالة ماجستير (غير منشورة) ,كلية الاداب , جامعة الاسكندرية , دت , ص152 .

(20) خالد عبيد ,قصة الزراعة في الكويت ,مجلة العربي , العدد 152 , تموز 1971, ص131 .

(21) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص152 .

(22) الموقع الرسمي لهيئة شؤون الزراعة . 25-1- Accessed in. 2019 WWW.PAAF.GOV.KW

(23) محمد رشيد الفيل, المصدر السابق ,ص15 ؛أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري ,الكويت تاريخ وحضارة , دار قرطاس, الكويت ,2002, ص121 .

(24) منظمة الأغذية والزراعة : بدأ التفكير بانشاء منظمة عالمية للغذاء والزراعة في بداية القرن العشرين عن طريق عدد من العلماء المتخصصين في الزراعة, حيث اقيم لهذا الغرض أول مؤتمر في روما 1905 أسفر المؤتمر عن تأسيس مؤسسة دولية للتغذية و الزراعة ضمت عدداً محدداً من الدول الأوربية , وفي 3حزيران 1943 دعا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفيلت 44 دولة للاجتماع في ولاية فرجينيا لتشكيل منظمة دولية تشمل كافة الدول تسمى بمنظمة الأغذية والزراعة وقد حازت الفكرة على موافقة الجميع ,وبعد ان وضع دستور للمنظمة ينظم عملها أعلن عن تأسيسها في 16 تشرين الأول 1945 في كندا حيث أقيم أول مؤتمر للمنظمة ,وقد انتقلت لها كافة صلاحيات المؤسسة التي شكلت عام 1905 ,والهدف من المنظمة هو تقديم المساعدات الفنية لكافة الدول الأعضاء لتحديث الموارد الزراعية فيها , تحقيق نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة في كل الدول ولجميع الموارد, عقد المؤتمرات الدولية بشأن مناقشة مشكلات الزراعة في الدول وأيجاد الحلول لها ,تقديم المساعدات الغذائية إلى الدول التي تعاني صعوبات العيش نتيجة لشحة الموارد , توسيع الوعي الزراعي في الريف من خلال نشر الابحاث الزراعية المفصلة . ينظر :موقع منظمة الأغذية والزراعة .
www.fao.org/indexar.htm.Accessed in 25-1-2019

(25) جريدة الرأي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 , ص15 .

(26) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص40 .

(27) دار الأبحاث والنشر , سجل العالم العربي , وثائق , احداث ,اراء سياسية , بيروت , شباط 1969 , ص9 : وسوف نذكر باختصار عندما يرد ذكر سجل العالم العربي نذكر سجل العالم العربي لعام .

(28) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق, ص12 .

(29) عبد الله السيد السالم ومحمد عبد الرحمن , بلدية الكويت في ثمانين عاماً , ط2 , مطبعة الكويت , الكويت , 2010 , ص650 .

(30) خالد عبيد , المصدر السابق , ص132 –133 .

(31) جريدة الرأي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 .

(32) محمود ابو العلاء , جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي , دار الفلاح , الكويت , 1988 , ص205 .

(33) محمد زباري مونس السبتي,النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت ,اطروحة دكتوراه(غير منشورة),كلية التربية,جامعة البصرة, 2011, ص157 .

(34) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق, ص12 .

(35) محمود أبو العلاء ,المصدر السابق , ص146 .

(36) التجربة الأولى عام 1955عندما استخدمت تجارب الزراعة بدون تربة لأول مره في تاريخ البلاد وكانت نتائجها مشجعة ولكنها لم تستثمر الا في نهاية الستينات0 ينظر : محمد زباري مونس السبتي, المصدر السابق , ص157 0

(37) مجموعة من الباحثين , ندوة تطوير الزراعة في الكويت , مؤسسة الكويت للتقدم العلمي , الكويت , 1982 , ص145 – 146 ؛ محمد زباري مونس السبتي , المصدر السابق , ص157 0

(38) خالد عبيد , المصدر السابق , ص130 .

(39) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص18 ؛ عبد الهادي العدواني , الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت , دار الكتاب الحديث , الكويت , 1988 , ص71 .

(40) أدارة المعلومات و الأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ,مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة, مطابع القبس التجارية ,الكويت ,1986, ص66 .

(41)خضير عباس محمد علي , المصدر السابق , ص147–148 .

(42) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص18 .

(43) عبد الهادي العدواني , المصدر السابق , ص73 .

(44) المصدر نفسة , ص73 .

(45) مجموعة من الباحثين , المصدر السابق , ص81 .

(46) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص41 .

(47) سجل العالم العربي لعام 1970 ,ص587 .

(48) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص149 .

(49) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة : عقدت الاتفاقية الخاصة بانشاء المركز في اذار 1969 ضمت المملكة الأردنية الهاشمية ,الجمهورية التونسية , الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , جمهورية السودان , الجمهورية العراقية ,المملكة العربية السعودية ,الجمهورية العربية السورية , الجمهورية اللبنانية , المملكة الليبية , المملكة المغربية , جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية, وكان الهدف من قيام المركز تنفيذ كافة الدراسات التي تتعلق بالمصادر المائية في العالم العربي,

سواء كانت مياه على سطح الأرض أم في باطنها أم المياه في الجو مثل بخار الماء والعواصف المطرية وتوزيعها السنوي لتحديث عمليات الاستغلال, كما يتولى المركز القيام بدراسة مفصلة عن نوعيات التربة ومدى تكيفها للزراعة والبحث عن أفضل الطرق التي تستخدم في الري و الصرف, ويحقق المركز أهدافه عبر سبل متعددة منها تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية, والعمل على تدريب الأخصائيين والفنيين بما يرفع مهاراتهم , كذلك تنظيم التعاون البناء بين الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون الأراضي القاحلة, كما يقوم المركز بنشر وسائل الترشيد والاستهلاك الصحيح بين المواطنين للحفاظ على نسب المياه , أما عن مقر المركز فقد حدد في الجمهورية العربية السورية . ينظر : م . أ . ك , الفصل التشريعي الثالث ,دور الانعقاد الثاني, مضبطة الجلسة السادسة عشرة / 277 / , 28 اذار 1972 , ص39–40 .

(50) فرح نايف , الزراعة في الكويت وأسباب تدهورها , حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة قطر , العدد 22 , 1998, ص83 .

(51) سجل العالم العربي لعام1970 ,ص587 ,

(52) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص158 .

(53) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص24 .

(54) مجموعة من الباحثين , المصدر السابق , ص198 .

(55) خضير عباس محمد علي , المصدر السابق , ص135 .

(56) جريدة الراي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 .

(57) م أ ك , الفصل التشريعي الثالث , دو الانعقاد العادي الثاني , مضبطة الجلسة الرابعة عشرة / ج / 275 / 28 اذار 1972 , ص23–24 ؛ محمود شاكر , البحرين , ط1 , المكتب الاسلامي , بيروت , 1981 , ص151 .

(58) م أ ك , الفصل التشريعي الثالث , دو الانعقاد العادي الثاني , مضبطة الجلسة التاسعة عشرة / ب/ 275 / 23 أيار 1972 , ص32–33 .

(59) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق ,ص18–19 .

(60) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص41 .

(61) محمد زباري مونس السبتي , المصدر السابق , ص157 .

(62) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص20.

(63) فرح نايف , المصدر السابق , ص86 .

(64) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق ,ص23–24 .

(65) صفاء عبد المنعم , المصدر السابق , ص155 .

(66) سوسن جبار عبد الرحمن , المصدر السابق , ص356 .

(67) خضير عباس محمد علي ,المصدر السابق , ص135 , ص138 .

(68) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق ,ص20 .

(69) وكالة الأنباء الكويتية كونا , المصدر السابق , ص66 .

(70) جريدة الراي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص2 .

(71) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص41 .

(72) فرح نايف , المصدر السابق , ص86 .

(73) وعد حمد فرجاني , الزراعة في الكويت بين الماضي والحاضر , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 45 , كانون الأول 1982 , ص17 .

(74) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص16 .

(75) بدأ الاهتمام بصناعة الأسمدة منذ أن أسست شركة الصناعات الكيماويات النفطية في 18 تشرين الثاني1963 مناصفة بين الحكومة والقطاع الخاص, للاستفادة من كافة موارد البلاد الطبيعية وحدد الهدف من أنشاء الشركة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد من اجل أقامة عدة صناعات بتروكيماوية, من أهمها صناعة الامونيا والاسمدة النيتروجينية من خلال استغلال الغازات المصاحبة للنفط وقد بينت الدراسات التي قامت بها الشركة ان من الضروري الابتداء في صناعة الاسمدة النتروجينية لتوفر المواد الاولية وعلى ذلك الاساس شكلت الحكومة الكويتية في 18 اذار عام 1964 شركة الأسمدة الكيماوية الكويتية حيث قامت الشركة بتشيد أول مصنع للأسمدة الكيماوية تكون من وحدات متعدده أهمها وحدة حامض الكبريتيك ,سلفات النشادر ,الامونيا , اليوريا . ينظر : وزارة الأعلام الكويتية , الكتاب السنوي , الكويت , 1973 , ص69 ؛محمود شاكر , المصدر السابق, ص153–154 ؛ وزارة النفط الكويتية , نفط الكويت حقائق وأرقام , الكويت , 1977 , ص29 ؛ وزارة النفط الكويتية , نفط الكويت حقائق وارقام , الكويت , 2004 , ص55 0

(76) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص19 .

(77) قدري قلعجي , النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت , دار الكتاب العربي , القاهرة , دت , ص184 .

(78) مجلة السياسة الدولية , الوثائق , العدد 32 , السنة التاسعة , نيسان 1973 , ص207 .

(79) محمد زباري مونس السبتي , المصدر السابق , ص157 .

(80) قدري قلعجي , المصدر السابق , ص173 .

(81) وعد حمد فرجاني ,المصدر السابق , ص23 .

(82) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق, ص13 .

(83) مجموعة من الباحثين , المصدر السابق , ص5 –7 .

(84) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق, ص13–14 .

(85) جريدة الراي العام , لعدد 3544 , 7 ايلول 1973 , ص2 .

(86) سجل العالم العربي لعام1974 , ص1092 .

(87) وعد حمد فرجاني , المصدر السابق , ص21 .

(88) سجل العالم العربي لعام 1974 , ص1085 , ص1072 .

(89) سجل العالم العربي لعام 1975 , ص253–254 .

(90) مجلة السياسة الدولية , الوثائق , العدد 36 , 1975 , ص232 .

(91) سجل العالم العربي لعام 1975 , ص268 .

(92) وعد حمد فرجاني , المصدر السابق , ص23 .

(93) سجل العالم العربي لعام 1975 , ص1581 .

(94) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص150 .

(95) م أ ك , الفصل التشريعي الرابع , دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة الثالثة / أ 365 / , 18 اذار 1975 , ص70

(96) م . أ .ك , الفصل التشريعي الرابع ,دور الانعقاد العادي الثاني , مضبطة السادسة عشرة /394 / , 24 نيسان 1976 ,ص94

(97) علي مجيد حمد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة , ص53 .

(98) الموقع الرسمي لهيئة شؤون الزراعة :

.Accessed in 25-1-2019

WWW.PAAF.GOV.KW

(99) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص158 .

(100) علي مجيد حمد الحمادي , المصدر السابق , ص51 .

(101) جريدة الرأي العام , العدد 5025 , 23 تشرين الاول 1977 , ص6 .

(102) فرحان منير طليمات ومحمد فريد عبد الخالق , موسوعة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ,جامعة الدول العربية , دمشق , 1982 , ص3 .

(103) زين الدين عبد المقصود , المصدر السابق , ص24 .

(104) مجموعة من الباحثين , المصدر السابق , ص198 .

(105) موقع وكالة الأنباء الكويتية كونا
http://www.kuna.net.kw/ArticlPrintPage. Aspx?id = 1671981 &lange =ar. Accessedin 15– 5 –2018 .

(106) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص158–159 .

(107) جريدة الرأي العام , العدد 4976 , 2 ايلول 1977 , ص3 .

(108) جريدة الرأي العام , العدد 5027 , 25 تشرين الأول 1977 , ص2 .

(109) صفاء عبد المنعم حسن , المصدر السابق , ص158–159

(110) جريدة الرأي العام , العدد4926 , 13 تموز 1977 , ص7 .

(111) جريدة الرأي العام , العدد 4976 , 2 أيلول 1977 , ص3 .

(112) جريدة الرأي العام , العدد 4999 , 17 أيلول 1977 , ص7 .

(113) فرح نايف , المصدر السابق , ص91 .

(114) جريدة الرأي العام , العدد 4999 , 17 أيلول 1977 , ص7 .

(115) وعد حمد فرجاني , المصدر السابق , ص27 .

(116) عبد الرحمن البحري , المصدر السابق , ص41 .

(117) جريدة الرأي العام , العدد 4999 , 17 أيلول 1977 , ص7 .

(118) جريدة الرأي العام , العدد 4927 , 14 تموز 1977 , ص15 .

(119) موسى غضبان الحاتم , التطور الاقتصادي في الكويت 1946–1973 , ط1 , مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية , جامعة الكويت , 2001,ص364, ص367 .

(120) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق, ص16 .

Refrences:

أولا:الوثائق

1–وثائق مجلس الامة الكويتي

– م . أ . ك , الفصل التشريعي الثاني , دور الانعقاد العادي الثاني , مضبطة الجلسة السابعة عشرة / ب / 191 , 5 اذار 1968

– م . أ . ك , الفصل التشريعي الثالث ,دور الانعقاد الثاني, مضبطة الجلسة السادسة عشرة / 277 / , 28 اذار 1972 ,

– م . أ .ك , الفصل التشريعي الثاني ,دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة التاسعة / ج / 156 / , 9 أيار 1967

– م . أ . ك , الفصل التشريعي الثاني ,دور الانعقاد العادي الأول , مضبطة الجلسة الثانية والعشرين / أ / 169 / , 27 حزيران

– م . أ .ك , الفصل التشريعي الرابع ,دور الانعقاد العادي الثاني , مضبطة السادسة عشرة /394 / , 24 نيسان 1976 ,

2–الكتب الوثائقية :

– دار الأبحاث والنشر , سجل العالم العربي , وثائق , احداث ,اراء سياسية , بيروت , شباط 1969

–, دار الأبحاث والنشر , سجل العالم العربي , وثائق , احداث ,اراء سياسية , بيروت , شباط1970

– دار الأبحاث والنشر , سجل العالم العربي , وثائق , احداث ,اراء سياسية عام 1974.

– دار الأبحاث والنشر , سجل العالم العربي , وثائق , احداث ,اراء سياسية عام1975

– وزارة النفط الكويتية , نفط الكويت حقائق وأرقام , الكويت , 1977 ,

ثانيا:الرسائل والاطاريح :

– صفاء عبد المنعم حسن , تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكويت 1961 – 1980, رسالة ماجستير (غير منشورة) ,كلية الاداب , جامعة الاسكندريه , دت .

– عودة سلطان عودة , توازن القوى والتركيب السكاني في الكويت ,رسالة ماجستير (غير منشورة) ,المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ,جامعة المستنصريه , 1979 .

–– محمد زباري مونس السبتي,النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت ,اطروحة دكتوراة(غير منشورة),كلية التربية,جامعة البصرة, 2011.

ثالثا:الكتب

- أدارة المعلومات و الأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ,مسيره 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة, مطابع القبس التجارية ,الكويت ,1986.
- أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري ,الكويت تاريخ وحضارة , دار قرطاس, الكويت ,2002,
- البنك الدولي للانشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة صلاح الدين الدباغ، ط3 , بيروت، دت ,.
- خضير عباس محمد علي , التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي واقعها وافاقها المستقبلية ,منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة , البصرة, 1982.
- عبد الله السيد السالم ومحمد عبد الرحمن , بلدية الكويت في ثمانين عام , ط2 , مطبعة الكويت , الكويت , 2010 ,
- عبد العزيز الرشيد , تاريخ الكويت , منشورات دار مكتبه الحياة , بيروت , د ت .
- عبد الهادي العدواني , الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت , دار الكتاب الحديث , الكويت , 1988 .
- علي مجيد حمد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ,
- محمود ابو العلاء , جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي , دار الفلاح , الكويت , 1988 ,
- فرحان منير طليمات ومحمد فريد عبد الخالق , موسوعة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ,جامعة الدول العربية , دمشق , 1982 ,

- قدري قلعجي , النظام السياسي والاقتصادي في دوله الكويت , دار الكتاب العربي , القاهرة , دت ,
- مظفر نذير الطالب و علي حسين علي ,استراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي 1940 – 1980 , ط2 , مطبعة الزمان , بغداد , 1988.
- مجموعة من الباحثين , ندوة تطوير الزراعة في الكويت , مؤسسة الكويت للتقدم العلمي , الكويت , 1982 ,
– محمد حسن العيدروس, تاريخ الكويت الحديث والمعاصر, دار الكتاب الحديث, الكويت

,1997.

– محمد رشيد الفيل , التنمية الزراعية في الكويت ,سلسله علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة في قسم الجغرافيا بجامعة الكويت– الجمعية الجغرافية , الكويت , 1983,

– محمود شاكر , البحرين , ط1 , المكتب الاسلامي , بيروت , 1981 ,

– موسى غضبان الحاتم , التطور الاقتصادي في الكويت 1946–1973 , ط1 , مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية , جامعة الكويت , 2001,

– وزارة الأعلام الكويتية , الكتاب السنوي , الكويت , 1973 ,

رابعا:البحوث المنشورة :

– خالد عبيد ,قصة الزراعة في الكويت ,مجلة العربي , العدد 152 , تموز ,1971

– سوسن جبار عبد الرحمن ,تأثير النفط على التطور الاقتصادي الكويتي(1917–1972), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, العدد22 ,المجلد7 ,2015

– زين الدين عبد المقصود , التنمية الزراعية في الكويت , مجلة كلية الاداب والتربية , جامعة الكويت , العدد 7 , حزيران 1975.

– عبد الرحمن البحري , نبذه عن الزراعة في الكويت , مجلة المزارع , الكويت ,العدد 278 , تشرين الأول 2007 .

– فرح نايف , الزراعة في الكويت وأسباب تدهورها , حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة قطر , العدد 22 , 1998,

– مجلة السياسة الدولية , الوثائق , العدد 32 , السنة التاسعة , نيسان 1973 ,

– مجلة السياسة الدولية , الوثائق , العدد 36 , 1975

– وعد حمد فرجاني , الزراعة في الكويت بين الماضي والحاضر , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 45 , كانون الأول 1982 ,

خامسا:الصحف

– جريدة الراي العام , لعدد 3544 , 7 ايلول 1973

– جريدة الرأي العام , الكويت , العدد 4927 , 14 تموز 1977

– جريدة الرأي العام , العدد 5025 , 23 تشرين الاول 1977 ,

– جريدة الرأي العام , العدد 5027 , 25 تشرين الأول 1977 ,

– جريدة الرأي العام , العدد 4976 , 2 ايلول 1977 ,

– جريدة الرأي العام , العدد4926 , 13 تموز 1977

– جريدة الرأي العام , العدد 4999 , 17 أيلول 1977 ,

سادسا:المواقع الالكترونية

– http://www.kuna.net.kw/ArticlPrintPage.Aspx?id

–الموقع الرسمي لهيئة شؤون الزرؤاعة WWW.PAAF.GOV.KW

–موقع منظمة الأغذية والزراعة www.fao.org/indexar.htm